

قرار اللجنة الشعبية العامة  
رقم ( 403 ) لسنة 1430 ميلادية  
بتقرير بعض الأحكام في شأن إستخدام  
القوى العاملة الافريقية الوافدة

اللجنة الشعبية العامة ، ،  
بعد الاطلاع على القانون رقم ( 1 ) لسنة 1430 ميلادية ، بشأن نظام  
المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، ولائحته العامه .  
وعلى القانون رقم ( 58 ) لسنة 1970 إفرنجي ، بشأن العمل .  
وعلى القانون رقم ( 1 ) لسنة 1987 إفرنجي ، بشأن التعيين المؤقت  
ولائحته التنفيذي .  
وعلى القرارات المنظمة لاستخدام القوى العاملة غير الوطنية بالجمهورية  
العظمى .  
وعلى قرار الأمين المساعد لشؤون الخدمات باللجنة الشعبية العامة رقم  
( 170 ) لسنة 1430 ميلادية ، بشأن تحديد سقف القوى العاملة غير  
الوطنية .  
وبناء على ما عرضه الأمين المساعد لشؤون الخدمات بكتابه رقم ( 2720 )  
المؤرخ في 16 / 8 / 1430 ميلادية .

قررت

مادة ( 1 )

تنشأ وحدات إدارية بمكاتب القوى العاملة بالشعبيات تختص بتنظيم  
شؤون القوى العاملة الافريقية الوافدة .

مادة ( 2 )

استثناء من السقف المحدد للقوى العاملة غير الوطنية ، يجوز للأفراد

والشركات المساهمة الوطنية ، وغير الوطنية ، والشركات العامة ، واجهزة الاعمال العامة ، والمجمعات والمشروعات الانتاجية ، - تشغيل القوى العاملة الافريقية الوافدة ، فى مجالات الزراعة ، والبناء والتشييد ، والنظافة العامه دون غيرها .

### مادة ( 3 )

يشترط لتشغيل القوى العاملة غير الوطنية المشار إليها فى المادة ( 2 ) من هذا القرار قيامها بالتسجيل فى مكاتب القوى العاملة بالشعبية المتواجدة بها بعد اجتيازها للكشف الطبى المقرر لممارسة العمل وحصولها على بطاقة صحية تثبت خلوها من جميع الامراض أو حملها لاي فيروسات .

### مادة ( 4 )

يمنح كل من يجتاز الكشف الطبى ، ويتم تسجيله بمكتب القوى العاملة - بطاقة تسمح له بالعمل من قبل الإدارة العامة للجوازات والجنسية تسمى ( بطاقة عمل بدون تحويل ) .

### مادة ( 5 )

يحظر على الافراد والشركات والجهات التى تشغل قوى عاملة افريقية وافدة ، تشغيل أى عنصر مالم يكن حاصلاً على بطاقة الاذن بالعمل والبطاقة الصحية المشار إليهما فى المادتين ( 3 - 4 ) من هذا القرار .

### مادة ( 6 )

تعامل القوى العاملة الافريقية - التى يتم إستخدامها وفقاً لأحكام هذا القرار - معاملة العمالة المؤقتة من حيث تحديد المقابل المادى وفقاً للقانون رقم ( 1 ) لسنة 1987 إفرنجى بشأن التعيين المؤقت ولائحته التنفيذية ، والتشريعات الاخرى ذات العلاقة وتعتبر الحدود الواردة فيها حداً ادنى فى هذا الشأن .

**مادة ( 7 )**

تتكفل الجهات التي تتولى تشغيل العمالة الافريقية وفقاً لاحكام هذا القرار بنفقات علاجهم - طبقاً للتشريعات المنظمة لعلاج الاجانب كما تتكفل تلك الجهات بتوفير السكن الجماعي اللائق لهم .

**مادة ( 8 )**

تسرى على القوى العاملة الافريقية التي يتم التعاقد معها بالخارج النظم والقواعد المقررة للقوى العاملة غير الوطنية وتحظى بأولوية الاختيار ، كما تعامل القوى العاملة الوافدة منها في مجال الاستخدام معاملة القوى العاملة النظيرة لها بالجهة التي تعمل بها .

**مادة ( 9 )**

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 27 / جماد الاول

الموافق : 27 / هانيبال / 1430 ميلادية